الملخص

يكتسب موضوع الدراسة اهمية من اعتبارات عدّة ، اهمها ان الدراسة تعالج موضوعاً على قدر عالٍ من الاهمية يتمثل بـ (**المجال الحيوي في سياسة تركيا الخارجية بعد العام 2011 (نماذج مختارة)** ، فضلاً عن معرفة تطور سياسة تركيا الخارجية ، واهم المتغيرات الاقليمية والدولية المؤثرة عليها ، ودوافعها واهدافها ، وان اهمية الدراسة تنبع ايضاً من اهمية الحقبة التاريخية موضوعة البحث الممتدة منذ عام 2011 حتى وقتنا الحاضر مروراً بمجمل التطورات والاحداث التي شهدتها المنطقة او انعكست عليها (الانسحاب الامريكي من العراق عام 2011) واحداث الربيع العربي ، والتطرف والارهاب ، وتطورات القضية الفلسطينية ، فضلاً عن قضايا الامن في منطقة الخليج العربي ، والازمة السورية ، والتي انعكست بمجملها على سياسة تركيا الخارجية ومجالها الحيوي ، كما تهدف الدراسة الى معرفة اهم العوامل والتأثيرات التي تواجه سياسة تركيا الخارجية بعد ، توسع مجالها الحيوي وصعودها على الصعيد الاقليمي والدولي بعد العام 2011 ، ولهذه الاسباب وغيرها جاء اختيارنا لموضوع الدراسة .

من أجل التحقق من فرضية البحث والإجابة عن السؤال المركزي , فقد تّم تقسيم الرسالة على اربعة فصول , فضلاً عن المقدمة والخاتمة .

تناول الفصل الأول الإطار النظري للدراسة , إذ تّم تقسيمه على مبحثين , استعرض المبحث الأول المدخل النظري لاستراتيجية المجال الحيوي , في حين ركز المبحث الثاني على نشأة وتطور فكرة المجال الحيوي .

وترابطاً مع موضوع الدراسة تناول الفصل الثاني من هذه الرسالة مقومات تركيا الجيواستراتيجية، وذلك بتقسيمه على ثلاثة مباحث , إذ تناول المبحث الأول المقومات الجغرافية والبشرية لتركيا , بينما خصص المبحث الثاني للتعرف على المقومات الاقتصادية والعسكرية , وأما المبحث الثالث فقد ركز على المقومات السياسية لتركيا .

فيما تطرَّق الفصل الثالث من هذه الرسالة إلى المجال الحيوي لتركيا الأهداف والمحددات, وقسم الفصل على مبحثين , تناول المبحث الأول اهداف المجال الحيوي التركي , في حين ركز المبحث الثاني على محددات المجال الحيوي التركي .

أما الفصل الرابع الذي يحمل عنوان (المجالات الحيوية في سياسة تركيا الخارجية- نماذج مختارة وآفاق المستقبل) , فقد قسم على ثلاثة مباحث ، أهتم المبحث الاول المجالات الحيوية للسياسة التركية / دائرة دول الجوار الجغرافي , والمبحث الثاني ركز على المجالات الحيوي للسياسة التركية /الدائرة الاقليمية , فيما خصص المبحث الثالث على الافاق المستقبلية للمجالات الحيوية في السياسة الخارجية التركية .

واخيراً خلصت الدراسة بجزئها الأخير إلى جملة من الاستنتاجات عبر خاتمتها .

1- عملت الخصائص الجغرافية التركية على ابراز اهمية مكانة تركيا في المنظور الاستراتيجي للقوى المتصارعة .

2-ان فكرة المجال الحيوي لها اهمية عامة ، وتشكل استراتيجية الدول الفاعلة في السياسة الدولية ، كما تشكل اهمية خاصة بالنسبة للجمهورية التركية ، فهدف تركيا من وراء فكرة المجال الحيوي تحقيق مجموعة اهداف سياسية ، اذ تسعى عبرها لضمان امنها وسيادتها والحفاظ على تحالفاتها الاستراتيجية ، وتحقيق دور اقليمي فاعل .

3- تمكنت تركيا من توظيف الكثير من المقومات الجيوبولتيكية التي تملكها عبر استراتيجيات مختلفة ، تهدف من وراءها الحفاظ على مصالحها الحيوية فضلاً عما تتمتع به قياداتها من ادراك لأهمية المكانة الاقليمية والعالمية التي تطمح اليها ، والدول الذي تصبو اليه .

4- تعد تركيا دولة إقليمية لها تأثيرها وجوار لسوريا، وإن حدودها المشتركة تعطيها العديد من الميزات ، بالإضافة إلى استضافتها لثلاثة ملايين مواطن سوري على أراضيها ، وأهم قواعد تركيا هي علاقاتها الجيدة ، والنفوذ الذي تملكه اتجاه المعارضة السورية السياسية والعسكرية .

5-امتلكت تركيا مجموعة من والوسائل تراوحت بين القوة الناعمة المتمثلة بالمقومات الفكرية والثقافة ، فضلاً عن طبيعة النظام السياسي وشخصية صانع القرار التركي ، اذ اسهمت في نجاح الدبلوماسية التركية وجعلها في صدارة الدول ، معتمدة على اسلوب كسب الوقت ، فضلاً عن مقومات القوة الصلبة المتمثلة بالقوة العسكرية .

6-تسعى تركيا الى زيادة قدرتها العسكرية ، فهي من أقوى الجيوش حجماً , و تعد ثاني أكبر جيش ما بعد الجيش الأمريكي في حلف الشمال الأطلسي من حيث العدد .

7-تسعى تركيا عبر فكرة المجال الحيوي ، من تحقيق اهداف عدة منها تلبية متطلبات امنها القومي عبر اقامة نظام جيو امني اقليمي جديد يخدم اهدافها واستراتيجيتها ، وجعل تركيا قوة

اقليمية كبرى في الشرق الاوسط ، من خلال زيادة الامكانات التركية الفاعلة ، كما تسعى لأسناد ودعم حلفاءها في المنطقة والعالم ، والجد من صعود قوى اقليمية موازية لها في الثقل والتأثير .

8-منذ مطلع القرن الحادي والعشرين اصبحت تركيا مركزاً جاذباً في المجال الجيوسياسي الواسع، كما اكتسبت مكانة تركيا مهمة وحيوية في الاستراتيجيات العالمية بما يرجح في المستقبل ان تتشابك الاهداف الاستراتيجية للقوى الدولية ، نحو استثمار تلك الاهمية بما يتحقق لها مصالحها القومية .

9-ومن الناحية السياسية تهدف تركيا الى الهيمنة على شؤون الاقليم دولاً ومجتمعات ، بما يضمن مصالحها ويزيد من فرص حركتها ، واما الاهداف الاقتصادية ففي قمة اولوياتها الاستراتيجية حماية الاقتصاد التركي من تداعيات العقوبات الدولية .

10-ان استمرار تركيا في نفس النهج السياسي اقليمياً ودولياً سيؤدي الى تعاظم دورها اقليمياً في ظل غياب الدور العربي عن الساحة الاقليمية والدولية ، وستتمكن تركيا من اقرار سياسات المنطقة اذا استمر الوضع العربي كما هو ، حيث ان غياب القوى العربية الفاعلة قد مكن تركيا من لعب دور اقليمي في الشرق الاوسط في اطار سعيها للمشاركة في حل قضايا المنطقة ولا سيما القضية الفلسطينية وايجاد تسوية للصراع العربي الاسرائيلي .

11-وفي اطار التحليل لمستقبل المجال الحيوي التركي ، نجد ان السياسة الخارجية التركية تمتلك من المقومات الداخلية ، وكذلك الفرص الخارجية على الصعيدين الاقليمي والدولي ، ما يضمن استمرارها وفاعليتها ، وهو ما يشكل مشهد استمرار تركيا في مجالها الحيوي ، كما ان الدراسة استنتجت ما تعانيه البيئة السياسية الداخلية من ضعف ، وما يعترضها من تهديدات خارجية ، يمكن ان يصور لنا المشهد التراجعي ، وجاء المشهد الثالث لتحقيق التوازن بين مشهد الاستمرار والتغيير او التراجع ويدعو الى استمرار الوضع الحالي للسياسة الخارجية التركية .

12-ومن خلال استقراء وتحليل معطيات التفاعلات الدولية ، فأن الصراح الدولي سيتركز في المستقبل حول بعض المناطق ذات الاهمية الجيوبوليتيكية ، وتأتي تركيا في مقدمة تلك المناطق لكونها تشغل موقع جغرافي مهم لمصالح القوى الدولية .